يطالب الناشطون ومنظمات حقوق الإنسان بأن يتم إعادة تقييم القيود المفروضة على المظاهرات الداعمة لفلسطين للتأكد من الحفاظ على حرية التعبير لجميع وجهات النظر

رغم زعمها الديمقراطية

المظاهرات الداعمة لفلسطين تكشف زيف ادعاءات الغرب

اوروبا، التي كانت تتغنى بنفسها لفترة طويلة باعتبارها حصن الحرية والديمقراطية، تجد نفسها مؤخرا تتخبط في بعض الأسئلة المثيرة للجدال حول حرية التعبير. يكمن قلب النقاش الحالي في التناقض الصارخ بين معاملة الحكومات لتظاهرات أنصار فلسطين وتجمعات أنصار النظام الصهيوني في جميع أنحاء البلدان الأوروبية. يشكك النقاد وناشطو حقوق الإنسان في الإنصاف والتوازن في حرية التعبير في هذه البلدان، حيث تواجه تظاهرات أنصار فلسطين قيودًا مختلفة؛ في حين تستمر تجمعات أنصار النظام الصهيوني دون عائق، وغالبًا ما يشارك مسؤولو الحكومة بنشاط في هذه التجمعات.

ازدواجية معايير

منذ بدء الاشتباكات بين المقاومة و الكيان الصهيوني، واجه المتظاهرون الذين أرادوا التجمع لإظهار التضامن مع فلسطين في الدول الأوروبية قيوداً وحظراً وتدخلاً من الشرطة وأوامر بالاعتقال في الدول الأوروبية التي لا تفرض أي قيود أو حظر على المظاهرات المؤيدة للكيان الصهيوني، عُقدت مظاهرات دعمًا لفلسطين في ظل المراقبة المشددة من الشرطة والتدخلات بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع والاعتقالات.

في لندن بدأت مسيرة دعم فلسطين مع تحذير الشرطة بـ "الاعتقال"!!!. ففي ١٤ أكتوبر/تشرين الأول، تجمّع عشرات الآلاف في لندن أمام مقر قناة بي بي سي التلفزيونية لإظهار تضامنهم مع فلسطين والاحتجاج على موقف الحكومة البريطانية تجاه حقوق الفلسطينيين في الكيان الصهيوني. حذرت شرطة انجلترا في بيان قبل التجمع بأنه لن يُسمح بالمظاهرات خارج المسار المحدد وحول سفارة الكيان الصهيوني في لندن، وقد يتم اعتقال الحاضرين، و أعلنت في بيان بعد يوم من المظاهرات أنه تم اعتقال ١٥ شخصًا في مسيرة التضامن مع فلسطين في المدينة.

و في فرنسا و مع الأيام الأولى للحرب بين الكيان الصهيوني و المقاومة، سُمح بمظاهرات المؤيدين للكيان الصهيوني في باريس وستراسبورغ الفرنسيتين، في حين حُظرت مظاهرات التضامن مع فلسطين مرارًا من قِبل السلطات المحلية في باريس وستراسبورغ وليون ومرسيليا بسبب "خطر الإخلال بالنظام العام". كما اعتُقل ١٣ شخصًا في ستراسبورغ، و ٤ أشخاص في مرسيليا، وشخص واحد في ليون، حيث عُقدت مظاهرات تضامن مع فلسطين رغم الحظر.

في الوقت الذي تتقيد فيه التظاهرات والتجمعات الداعمة لفلسطين، تحصل تجمعات داعمي الكيان الصهيوني على إذن بالتنظيم دون أي عوائق

رفضت شرطة برلين في ألمانيا منذ ١١ أكتوبر/تشرين الأول السماح بمظاهرات تضامن مع الفلسطينيين. واعتقلت الشرطة العديد من الناشطين الذين أرادوا عقد المظاهرات رغم الحظر. كما رفضت السماح لنحو ١٠٠٠ شخص تجمعوا مؤخرا في برلين بالتعبير عن تضامنهم مع الفلسطينيين، و طالبتهم بمغادرة المنطقة بسبب حظر المظاهرات. كما وقعت اشتباكات متفرقة بين المتظاهرين والشرطة التي اعتقلت العديد من المحتجين.

أما في هولندا اعتُقل ٣ أشخاص في مظاهرات دعم فلسطين في أمستردام عاصمة هولندا، حيث شارك حوالي ١٥ ألف شخص في المظاهرات التي عُقدت في ميدان دام بأمستردام، ومشوا في مسيرة إلى وستربارك غرب المدينة.

اعتُقل ٣ أشخاص خلال المظاهرات، أحدهم رفع علم حماس، واثنان آخران قاوما الشرطة بتغطية وجوههما.

تأثير اللوبيات الصهيونية ومشاركة الحكومات الأوروبية

في الوقت الذي تتقيد فيه التظاهرات والتجمعات الداعمة لفلسطين، تحصل تجمعات داعمي الكيان الصهيوني على إذن بالتنظيم دون أي عوائق. وتتضح هذه اللامساواة أكثر مع مشاركة المسؤولين الحكوميين الأوروبيين بنشاط في التجمعات الداعمة للكيان الصهيوني. وقد أدى هذا التحيز الملحوظ إلى مخاوف بشأن نفوذ جماعات الضغط الداعمة للكيان الصهيوني والدوافع السياسية المحتملة وراء هذه القيود. إن المشاركة العلنية للمسؤولين الحكوميين الأوروبيين في التجمعات الداعمة للكيان الصهيوني تثير تساؤلات حول حياد المزعوم للحكومات الأوروبية والتزامها بدعم حرية التعبير للجميع.

المطالبات بنهج متوازن من أوروبا

لقد أثار الوضع الراهن نقاشًا واسعًا وجذب اهتمامًا كبيرًا؛ حيث يطالب الناشطون ومنظمات حقوق الإنسان بنهج أكثر توازنًا تجاه هذه القضية من أوروبا. ويجادلون بأن يتم إعادة تقييم القيود المفروضة على المظاهرات الداعمة لفلسطين للتأكد من الحفاظ على حرية التعبير لجميع وجهات النظر. وتشدد المناقشات الجارية على ضرورة أن تعيد الحكومات الأوروبية النظر في موقفها تجاه حرية التعبير. إنها فرصة حاسمة لإعادة التقييم والتأكد من دعم المبدأ الديمقراطي الأساسي لحرية التعبير، بغض النظر عن الآراء المعبر عنها.

من المرجح أن تستمر الجدالات الجارية حول التعامل مع المظاهرات الداعمة لفلسطين والتجمعات الداعمة للكيان الصهيوني في أوروبا في التطور. إنها في جوهرها أكثر من مجرد مظاهرات وتتعلق بطبيعة الديمقراطية وحق حرية التعبير في أوروبا. في حين تتصارع الدول الأوروبية مع هذه القضايا المعقدة، فإن إجراءاتها لن تشكل طبيعة المظاهرات في شوارعها فحسب، بل ستشكل كذلك الفهم الأوسع والتطبيق لحرية التعبير داخل حدودها. سيكون نهج عادل ومتوازن يحترم حقوق جميع المواطنين في التعبير عن آرائهم بالغ الأهمية في حماية الديمقراطية في أوروبا.

إشاعة الإسلاموفوبيا: استراتيجية أمريكا وتأثيرها على العالم بعد ١١ سبتمبر

أشارت عدة تقارير دولية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية طورت سياسة محددة وثابتة لنشر الإسلاموفوبيا في العالم خلال العقدين الماضيين، بحيث تدل القوانين الموضوعة في هذا البلد والسياسات الثابتة للحكومات الأمريكية المتعاقبة تجاه المسلمين والدول الإسلامية، على اعتبار الإسلاموفوبيا محور السياسة الأمريكية الرئيسي في الحاضر والمستقبل. ومع مراجعة انتشار الإسلاموفوبيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يتضح أن المسلمين كانوا أكبر ضحايا تلك الأحداث، إذ إن إجراءات أمريكا بحجة تلك الحادثة من أجل غزو منطقة غرب آسيا واحتلال الدول وقتل المسلمين، إلى جانب نشر الإسلاموفوبيا في وسائل الإعلام الأمريكية والغربية، منحت بعض الأنظمة الاستبدادية مثل ميانمار مبررات وتراخيص لقمع المسلمين على نطاق واسع. وكان المسلمون في أمريكا أول من عانى من الإجراءات المعادية للإسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث ما زالوا هدفا للهجمات العنصرية بعد مرور ٢٢ عاما على تلك الأحداث.

وفي هذا السياق، أكد الأستاذ بكلية الحقوق في جامعة واين ستيت بولاية ميشيغان خالد علي بيضون في تصريح لوكالة أناضول أن الإسلاموفوبيا ستظل محور السياسة الأمريكية المستقبلية، لاعتبار صانعي القرار الأمريكيين المسلمين أسهل هدف يمكن التضحية به لتقدم تلك السياسات. مضيفا أن أمريكا صدرت الإسلاموفوبيا للعالم بعد أحداث ١١ سبتمبر مانحة الحكومات الأخرى ترخيصا لقمع المسلمين. كما أكد نهاد عوض المدير التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية وهي أكبر منظمة حقوق مدنية إسلامية في الولايات المتحدة، أن الإسلاموفوبيا ظهرت بشكل قبيح وعنيف جدا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. مضيفا أنه في الوقت الذي استهدفت تلك الأحداث جميع الأمريكيين، واجه المسلمون في البلاد ردود فعل وانتقاما عنيفا، حيث عوملوا كمسؤولين واتهموا بالارتباط بالإرهابيين. مؤكدا استمرار الإسلاموفوبيا في أمريكا بعد مرور عقدين.

أمريكا صدرت الإسلاموفوبيا للعالم بعد أحداث ١١ سبتمبر مانحة الحكومات الأخرى ترخيصا لقمع المسلمين

والجدير بالذكر أن هذا المجلس وعددا آخر من المؤسسات والجمعيات الإسلامية وضعت على القائمة السوداء للمنظمات تحت المراقبة في أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث خضع أعضاء تلك الجمعيات والمؤسسات الإسلامية لتفتيش منفصل ودقيق جدا في جميع المطارات. كما واجه المسلمون في أمريكا تهديدات ومشاكل كثيرة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث دمرت عدة مساجد في أنحاء البلاد وفقا للتقارير الرسمية. كما تشير تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى ارتفاع حاد في الهجمات العنصرية ضد المسلمين بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ مسجلة أعلى معدل نمو في الجرائم ضد المسلمين في التاريخ الأمريكي. ولعبت وسائل الإعلام الغربية ولا سيما الأمريكية دورا رئيسيا في نشر الإسلاموفوبيا في العالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث سعت إلى تصوير الدول والمسلمين كالمسؤولين عن تلك الهجمات وغيرها من التهديدات الإرهابية، تبريرا للتدخلات العسكرية الغربية في المنطقة أمام الجمهور الغربي، فضلا عن تغطية دور الحكومات الغربية في رعاية ودعم الإرهاب. ورغم الكشف عن بعض الجرائم والفضائح الأمريكية مثل التعذيب وقتل المسلمين في أبو غريب وغوانتنامو، ومجازر القوات الأمريكية للمدنيين في غرب آسيا، ما تزال أمريكا تعلن نفسها الداعم الرئيسي لحقوق الإنسان في العالم. في حين يعرف الجميع أن تدخلات أمريكا وحلفائها الغربيين العسكرية في العراق وليبيا وسوريا واليمن وأفغانستان أودت بحياة ملايين البشر ودمرت البنى التحتية الاقتصادية لتلك الدول. وهي التركة التي جلبتها الديمقراطية الكاذبة الأمريكية للدول الإسلامية في المنطقة.

● أخبار قصيرة

وفد افغانستاني في تركيا لبحث شؤون اللاجئين

أصدرت وزارة المهاجرين والعائدين التابعة لحركة طالبان بياناً جاء فيه: التقى وفد من وزارة شؤون المهاجرين برئاسة محمد أجمل، رئيس ديوان المقام، خلال زيارته إلى تركيا، بآتيلا توروس، المسؤول في إدارة الهجرة التركية، لمناقشة مشاكل المهاجرين الأفغان في تلك الدولة. ووفقاً للبيان، اتفق الجانبان خلال اللقاء، إضافة إلى ضرورة تعيين مندوب لشؤون المهاجرين، على تشكيل لجنة مشتركة لمشاركة وجهات النظر والمقترحات حول مشاكل المهاجرين واتخاذ إجراءات بشأنها. كما زار وفد الوزارة سجن توبلام في أنقرة، الذي يضم عدداً من المواطنين الأفغان المسجونين هناك. وقال المسؤول في إدارة الهجرة التركية خلال اللقاء إنه سيزور أفغانستان في المستقبل القريب. وجاء هذا اللقاء في الوقت الذي شهد مؤخراً تصاعداً في اعتقال وتعذيب المهاجرين الأفغان على أيدي الشرطة التركية.

باكستان... عودة نواز شريف من المنفى

بعد أن قضى نحو أربع سنوات في المنفى الطوعي في لندن بسبب مشاكله مع القضاء، عاد نواز شريف، الذي تولى رئاسة الوزراء في باكستان ثلاث مرات، إلى وطنه يوم السبت، في محاولة لإعادة حزبه إلى الحكم في الانتخابات المقررة في كانون الثاني / يناير. تأتي عودة شريف المنفي منذ عام ٢٠١٩، تزامنا مع وجود منافسه الرئيسي عمران خان في السجن منذ آب / أغسطس و حرمانه من الترشح للانتخابات لمدة خمس سنوات. وقال شريف قبل مغادرة طائرته "نحن جاهزون تماما للانتخابات... بلدنا التي كان ينبغي أن تكون في ذروة التقدم، تدهورت". وقال خواجة محمد آصف، وهو قيادي بارز في حزبه "هذه هي لحظة الأمل والفرح. فعودته تعد بالخير لاقتصاد باكستان وشعبها". وأمضى شريف الأيام الأخيرة في دبي وغادرها يوم السبت في طائرة مستأجرة مع عدد كبير من الصحفيين بحسب ما ذكرت وسائل إعلام باكستانية.

لافروف: المسؤولون في كييف حاقدون و متطرفون

نقلت وكالة "تاس" الروسية عن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قوله يوم الجمعة في برنامج تلفزيوني أن الادعاء المقدم من قبل مسؤولي كييف بأن موسكو تستفيد من تصعيد الصراع بين فلسطين وإسرائيل هو "حقد متعمد وحاد". وقال لافروف: "هؤلاء [المسؤولون في كييف] حاقدين ومتطرفون جدًا. المهمة الوحيدة التي تواجهها السلطات الأوكرانية هي التأكد من أن الغرب لم ينساهم ولا يزال يساعدهم على البقاء على قيد الحياة، بأي ثمن كان. بالطبع، قد يُنسَوْن، وليس لأننا نريد ذلك، فنحن سوف نحل مشاكلنا على أي حال، ولكن لأنه للأسف هناك صراعات أخرى في العالم وأزمات أخرى تظهر وتعتبرها الولايات المتحدة أكثر أهمية من أوكرانيا".